



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



دلالات نتائج إنتخابات التجديد  
النصفي للكونجرس الأمريكي  
وتداعياتها على مستقبل المشهد  
السياسي في الولايات المتحدة  
الأمريكية

من إعداد الدكتور عبد الرزاق غراف  
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

إلى هزيمة قرابة ٧٣٠٪ منهم في هذه الانتخابات، زادت من قوة مناهضيه الذين حملوه والتيار المساند له المسؤولية الكبرى على فشل الحزب في تحقيق تطلعاته من وراء هذه الانتخابات، ليبقى السؤال المطروح هو ما مدى قدرة هذه النكسة على درء طموح "ترامب" نحو الترشح لانتخابات ٢٠٢٤؟ خاصة في ظل اتهامات منافسيه داخل الحزب الجمهوري بتقديم مصلحته على مصلحة الحزب، وهل أصبح رهان الجمهوريين على ترامب رهاناً خاسراً؟، في مقابل ذلك قدمت نتائج انتخابات التجديد النصفي دلالات قوية على أنه لا يوجد سياسياً ما يمنع الرئيس "جو بايدن" من الترشح لرئاسيات ٢٠٢٤م، بالنظر لمساهمة هذه النتائج في تقوية موقعه الحالي داخل الحزب الديمقراطي وخارجه، فقد عززت هذه النتائج من مكانة "بايدن" كأقل الرؤساء الأمريكيين فقداً لمقاعد الكونجرس في أول انتخابات نصفية بعد وصولهم لسدة البيت الأبيض (٠٧ مقاعد)، وفي ظل هذه "الخسارة المحدودة" والتي قابلها نصر جمهوري هو أقرب للهزيمة منه للنصر، فإن "جو بايدن" في أحسن رواق للتقدم لانتخابات الرئاسة لسنة ٢٠٢٤م.

من جهة أخرى برزت العديد من التداعيات التي حملتها نتائج الانتخابات النصفية على صراع الأجنحة داخل كل حزب أو ما يعرف إعلامياً بصراع الحمايم والقصور، فسيطرة الجمهوريين على أغلبية مجلس النواب صاحبها صعود ملفت لتيار اليمين المحافظ المتشدد داخل الحزب الجمهوري، أمر سيلقي بظلاله على عديد القضايا التي أثارها مرشحو هذه الكتلة في حملاتهم الانتخابية وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالتحقيقات مع "جو بايدن" ومزاعم الفساد التي تلاحق أفراداً من أسرته، غير أن هذا المسعى سيبقى مرهون بمدى وحدة الصف الجمهوري داخل مجلس النواب ومستوى التعاون بين الأعضاء الجمهوريين ورئيس مجلس النواب القادم، وهذا في ظل الخلافات المعتادة بين المعتدلين والمتشددين المحافظين، ومن الواضح أن تجاوز الجمهوريين لخلافاتهم داخل مجلس النواب سيعني مزيداً من التحديات أمام "إدارة بايدن" لتمير التشريعات اللازمة وإذا تم ذلك فسيكون عبر المساومة بين الحزبين خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية وفي مقدمتها قانون الميزانية، وعلى النقيض من ذلك عززت نتائج الانتخابات الموقع القوي للتيار المعتدل داخل الحزب الديمقراطي في سيناريو تقليدي كثيراً ما كان عنوناً لانتصارات الحزب الديمقراطي في الانتخابات التشريعية الأمريكية.

وعلى مستوى القضايا المحورية التي لعبت دوراً بارزاً في عملية

لم تعكس نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي تلك التوقعات الإيجابية التي سادت أوساط الحزب الجمهوري عشية الانتخابات في إطار ما أُصطلح على تسميته بـ "المد الأحمر" (Red Wave))، فرغم الأغلبية البسيطة التي حققها الجمهوريون في مجلس النواب حيث تشير التقارير إلى حصولهم على ٢٢٢ مقعداً من مجموع ٤٣٥ وهو ما يعد انتصاراً بسيطاً بل بطعم "الهزيمة" قياساً على ما كان منتظراً، إلا أن الديمقراطيون حافظوا على أغليبتهم في مجلس الشيوخ بـ (٥٠ مقعداً) يضاف إليهم صوت نائبة الرئيس "كامالا هاريس" في حال تساوي الأصوات في أي تصويت مرتقب، ما جعل النتائج مخيبة لآمال الجمهوريين الذين كانوا يراهنون على السيطرة على المجلسين وبالتالي استمرار القاعدة التاريخية المتمثلة في فقدان سيطرة حزب الرئيس على الكونجرس في انتخاباته النصفية، حيث تعتبر الانتخابات النصفية بمثابة الاستفتاء الحقيقي حول أداء الرئيس الأمريكي في عاميه الأولين، إلا أن الحزب الديمقراطي بهذه النتائج يكون قد حقق "الاستثناء" في هذه القاعدة التي يتحدث التاريخ أنها نجحت في ١٧ انتخاباً نصفياً من أصل ١٩ انتخاباً جرت منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد حملت هذه النتائج العديد من التداعيات على علاقة إدارة "جون بايدن" بالكونجرس، سواء فيما تعلق بمستقبل أداء الإدارة الأمريكية تجاه كبرى الملفات الخارجية على غرار ملفي الحرب في أوكرانيا والعلاقات مع الصين والشرق الأوسط، أو الملفات الداخلية على غرار قضايا الصحة والمناخ وخفض التضخم والضرائب وحقوق الإجهاد والهجرة غير الشرعية وأسعار الطاقة وغيرها، والتي استغلت إدارة "بايدن" سيطرت الحزب الديمقراطي على الكونجرس بمجلسيه خلال السنتين الماضيتين لتمير العديد من التشريعات التي تتوافق مع رؤية الحزب تجاه هذه القضايا.

على المستوى الداخلي للحزبين، نال الحزب الجمهوري النصيب الأكبر من التداعيات والارتدادات، وبخاصة فيما تعلق برهانات الحزب في انتخابات الرئاسة لسنة ٢٠٢٤م، وسيناريوهات عودة "دونالد ترامب" لتمثيل الحزب في هذه الانتخابات، من منطلق أن الكثير من الأطراف كانوا ينظرون لهذه الانتخابات على أنها "رهان قوي" لحجم قوة "دونالد ترامب" داخل الحزب الجمهوري كمحدد رئيسي لمستقبل عودته للبيت الأبيض، إلا أن النكسة الكبرى التي تعرض لها حلفاء "ترامب" داخل الحزب الجمهوري حيث تشير التقارير



الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب على إعاقة قرارات الإدارة الأمريكية إلا أن الخلافات العميقة والصراع الداخلي الذي يعاني منه الحزب الجمهوري قد يكون ورقة رابحة في يد "إدارة بايدن" للتقليل من فاعلية هذه الأغلبية، كما أن حالة الإجماع النسبي التي يلتقي فيها الحزبان حول بعض القضايا الداخلية المتعلقة بحماية الأمن القومي ومواجهة حالة الجمود الناتج عن تبادل الحزبين السيطرة على مجلسي الكونجرس، وبعض القضايا الخارجية على غرار العمل على كبح الصعود الصيني والحرب في أوكرانيا، ستكون عاملاً إضافياً للتقليل من التعنت الذي قد تواجه به الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب خطط إدارة "بايدن" ولو نسبياً.

عمومًا فبقدر استثنائية انتخابات التجديد النصفي لسنة ٢٠٢٢م، نظراً للظروف الاستثنائية وحالة الاستقطاب الداخلي الناجم عن صعود "الترامبية" وأثرها على الأمن المجتمعي الأمريكي من جهة، وحالة الاستقطاب الدولي التي أفرزها الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا من جهة أخرى، فإن سمة الاستثنائية لم تغب كذلك عما أفرزته هذه الانتخابات من نتائج، والتي خالفت ما كان يعد قاعدة انتخابية في الولايات المتحدة القائمة على خسارة حزب الرئيس لانتخابات التجديد النصفي:

فداخلًا وفي الوقت الذي حسمت فيه هذه الانتخابات بنسبة كبيرة موقع "جو بايدن" من الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٢٤م، أبرزت نتائج هذه الانتخابات عديد السيناريوهات التي من

التصويت فقد أشارت إلى استمرارية قاعدة أسبقية القضايا الداخلية التي تمس المواطن الأمريكي عن القضايا الخارجية المتعلقة بأداء السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة "بايدن"، حيث تقدمت قضايا التضخم والصحة والاقتصاد وحقوق الاجهض والمهاجرين غير الشرعيين عما سواها من قضايا، كما برزت قضايا حملها صعود "الترامبية" كثقافة سياسية متطرفة إلى السطح في السنوات الأخيرة، والتي أصبح البعض يرى فيها من مهددات الأمن المجتمعي الأمريكي فضلاً عن أنها من مهددات النموذج الديمقراطي الأمريكي الحاث على التعايش السلمي والذي ظل لعقود من أكثر الملفات تسويقاً في السياسة الخارجية الأمريكية.

فيما تعلق بسن التشريعات والموافقة على القرارات والخطط فرغم قدرة الجمهوريين نسبياً على تعطيل بعض أجندة إدارة "بايدن" بحكم أغليبتهم البسيطة في مجلس النواب، إلا أن سيطرة الديمقراطيين على مجلس الشيوخ ستمنح إدارة "بايدن" القدرة على تمرير التشريعات التي تحتاج إلى أغلبية بسيطة، كما ستعيق قدرة الجمهوريين على عرقلة عديد التعيينات التي من المفترض أن يقوم بها الرئيس "بايدن" على غرار تعيين أعضاء المحكمة العليا في حالات الشغور، وكذا تعيين القضاة في المحاكم الفدرالية ورؤساء اللجان، كما تتيح لمجلس الشيوخ رفض بعض التشريعات التي يقدمها مجلس النواب ذات الأغلبية الجمهورية، وحتى في حال قدرة

عما يرتبط مع هذا التوجه من ملفات كحماية حقوق الملكية الفكرية والحد من تسرب التكنولوجيا وغيرها من جهة، وما تستدعيه نذر هذه المواجهة التجارية من خفض معايير حماية البيئة والمناخ والاحتباس الحراري التي يرى الجمهوريون أنها لا تستدعي تخلي الولايات المتحدة عن مركزها الريادي لصالح الصين في حين لا يبدي الديمقراطيون نفس الحماسة لتجاوز هذه المعايير، كما تبرز حالة الاختلاف النسبية والمعتادة بين الديمقراطيين والجمهوريين حول محورية قضايا حقوق الإنسان والدمقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية ومحددات علاقات أمريكا بعديد الدول.

في ظل هذه المعطيات التي أفرزتها انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكي تبرز العديد من السيناريوهات الناجمة عن حدود التوافق والاختلاف بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي ومعهما إدارة "بايدن" الديمقراطية ومجلس النواب ذات الأغلبية الجمهورية، التوافق والاختلاف سيلقي بظلاله على معالم المشهد السياسي الأمريكي بتداعياته الداخلية والخارجية من هنا وإلى غاية الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٢٤م، وستزيد أهمية ذلك بالنظر إلى حجم التغيرات والظروف الراهنة التي يمر بها النظام الدولي، لتبقى حدود هذا التوافق والاختلاف مرهونة بقدرة الحزبين على تقريب الرؤى من منطلق بناء تقدم فيه المصالح العليا لأكثر قوة في العالم عن المصالح الحزبية.



بزوغ نجم حاكم فلوريدا "رون دو سانتوس" الذي أصبح صعوده مهدداً لزعامة "ترامب" للحزب الجمهوري رغم ضاببية حجم الضرر الذي ألحقته نتائج هذه الانتخابات بموقع "ترامب" القوي داخل الحزب الجمهوري



شأنها أن تهز استقرار الحزب الجمهوري الذي بدت تصدعاته تظهر جلياً بين معسكر "دونالد ترامب" ومناهضيه خاصة في ضوء بزوغ نجم حاكم فلوريدا "رون دو سانتوس" الذي أصبح صعوده مهدداً لزعامة "ترامب" للحزب الجمهوري رغم ضاببية حجم الضرر الذي ألحقته نتائج هذه الانتخابات بموقع "ترامب" القوي داخل الحزب الجمهوري وهل هو كافي لمنعه من الترشح؟، كما تبرز حدود المواجهة بين الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب وإدارة "بايدن" والتي تتمحور حول أمرين رئيسيين الأول متعلق بإثارة قضايا الفساد التي تلاحق نجل الرئيس الأمريكي، والثاني متعلق بالأوضاع الاقتصادية وبخاصة فيما تعلق بملف الطاقة وأسعار الوقود والغاز وهي نقاط تمس جوهر حياة المواطن الأمريكي.

أما خارجياً فلا يمكن التنبؤ بشكل حاسم بحدوث تغير راديكالي في الموقف الأمريكي تجاه القضايا الخارجية الكبرى، ففي ملف الحرب الأوكرانية من الواضح أن الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب ليست على نفس درجة الحماسة التي يبديها الديمقراطيون مما سيعرقل حتماً سياسة الدعم المفرط التي تتبناها إدارة "بايدن" تجاه أوكرانيا، ولكنه اختلاف لا يعد حاسماً في كبح الدعم الأمريكي لأوكرانيا، أما عن العلاقات مع الصين فستسعى الأغلبية الجمهورية إلى إحياء نذر الحرب التجارية عبر إصدار تشريعات تدفع نحو هذا الاتجاه، فضلاً



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع

[www.grc.net](http://www.grc.net)